

## أرضية المائدة المستديرة حول:

### " السياسة اللغوية بالمغرب وأثرها على مستقبل تدريس اللغة الأمازيغية "

تُعرَّف السياسة اللغوية، عموماً، بأنها "مجمَل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن"<sup>1</sup>، غير أن ذلك لا ينفك عن جدلية الوعي الطبقي والإثني المرتبطين بمنطق الصراع أو التوافق والتعايش بين المجموعات المسيطرة والمهيمنة والمجموعات الأخرى. فكانت السياسة اللغوية هي أساساً مجموع الاختيارات الإرادية، المؤثرة في تدبير تمفصلات اللغات بالبنية المجتمعية، وفي تشجيع وتطور بعض منها، والدفع بتقهقر وتراجع استعمال لغات أخرى في السوق اللغوية أو موت بعضها الآخر في أسوأ الحالات.

وحيثما يتعلق الأمر بالحالة المغربية نجد أن السياسة اللغوية تأثرت كثيراً بمخلفات ونزوع المرحلة الاستعمارية من جهة، وتكريس منطق الإيديولوجية الوطنية من جهة أخرى، القائم على ثنائية العروبة والإسلام، لا باعتبارهما إرثاً مشتركاً فحسب، بل باعتبارهما هوية أحادية ولغة موحدة للمغاربة. فكان لهذه الإيديولوجية اللغوية وقع على التوجهات العامة للسياسة اللغوية؛ إذ شرعت لمأسسة سياسة التعريب<sup>2</sup>، ليس فقط من

---

1 - لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط. 1، غشت 2008، ص. 220.

2 - يرى الباحث أحمد بوكوس: "أن التعريب ينقلب إلى مشروع إيديولوجي يروم تكييف الساكنة الناطقة بالأمازيغية واستيعابها، وقد يفهم التعريب أيضاً بمدلوله التقني، بوصفه عملية تنميط لغوي مطبق على العربية، ومن ثم ازدواجية سياسة التعريب(..) إنه قرار سياسي غايته التصدي لحضور الفرانكفونية التي يُعتقد أنها تكتسح قطاعات التعليم والإدارة وتكوين الأطر والاقتصاد، ذلك أنه باسم ما للغة العربية من شرعية تاريخية وسياسية ودينية، تقوم الدولة بتعزيز الوضع القانوني للعربية، (..) وجعلها قادرة على استعادة شرعيتها بفرض نفسها لغة وطنية ورسمية(..) إلا أن الواقع يُظهر أن سيرورة التعريب وإن أدت إلى تعريب قطاعات عريضة من المنظومة التربوية والإدارة، فإنها مع ذلك لم تقتحم المجالات الخاصة باللغات الأم، كما لم تخترق في العمق مواقع الفرنسية". ينظر: أحمد بوكوس، مسارات اللغة الأمازيغية، ص 35، 36، 37.

باب لغة المشترك العربي والإسلامي، ولكن كذلك من باب أنها لغة الحداثة في مقابل أن الأمازيغية "لغة بدائية". كما شرعت في الوقت نفسه لتجذر الفرنسية، مما خلق حربا لغوية متجددة، كان من آثارها الجانبية والمباشرة تهميش اللغة والثقافة الأمازيغية، وكذا استمرار حالة من الفوضى اللغوية بالمدرسة المغربية<sup>1</sup>.

ومن المؤكد أن هذا الوضع اللغوي بالمغرب لم تفرزه سياسة لغوية عادلة، ولا تخطيط لغوي عقلائي، بل نتج عن تجميع لغوي (Juxtaposition Linguistique) يراكم اللغات دون تحديد لمكانة كل لغة أو وظيفتها<sup>2</sup>.

لقد كانت السمة الغالبة التي تميز النقاشات حول السياسية اللغوية والوضع اللغوي بالمغرب أنها تسقط في كثير من الأحيان في حساسيات لغوية أو إيديولوجية أو سياسية، تصل في بعض الأحيان إلى حد الرفض، على مستوى الخطاب، لتدريس الأمازيغية ولكل تعدد لغوي، بل نفي وجوده في المجتمع.

ومن المنصف أن نشير إلى أن هذه النقاشات عرفت بعض الليونة في السنوات الأخيرة، بفعل بروز خطاب الحركة الأمازيغية التي تنادي برفع الحيف عن اللغة والثقافة الأمازيغية، والإقرار بالتعدد اللغوي والثقافي، وشن سياسة لغوية منصفة، والتي شكل دستور سنة 2011 مقدمة لها<sup>3</sup>؛ بالرغم مما يطبع هذا المسار من مد وجزر حول إخراج القانون التنظيمي

1 تشير الباحثة رحمة بورقية إلى أن التعدد اللغوي بالمغرب "أضحى أمرا واقعا يحكم تداول الدارجة والأمازيغية والعربية الفصحى، والفرنسية المستعملة في الإدارة والاقتصاد، والانجليزية كلغة أجنبية تدرس في التعليم الثانوي والعالي والتي أضحت لغة العولمة". التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، مجلة المدرسة المغربية، ص. 18.

2 -حكمة السياسة اللغوية لا ترتبط بالمحدد الوظيفي فحسب، بل ترتبط كذلك بمحددات إيكولوجية تنبني على عدة عناصر؛ منها السياسي والاقتصادي والديمقراطي والديني والإعلامي والاجتماعي، بالنظر إلى أن السياسة اللغوية ترتب كذلك بواقع لغات الأقليات أو لغات الفئات الهشة، لصبح دور السياسة اللغوية في هذا الباب تطوير وتشجيع وتعزيز هذه اللغات وحمايتها من الاندثار حماية لحقوق أصحابها.

3 ينص دستور المملكة المغربية، في الفصل 5 منه، على أن العربية "تظل اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية". الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432/30 يوليو 2011.

## المنظم لكيفية إدماج الأمازيغية في الحياة العامة والقانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

أضحى إقرار سياسة لغوية<sup>1</sup> منصفة وتخطيط لغوي عقلاني لتدبير واقع التعدد بالمغرب ضرورة ملحة؛ سواء تعلق الأمر بالمستوى الديمقراطي أم بالحفاظ على إرث لغوي وهوية حضارية للمغاربة أم بمستوى الحق في التعلم باللغة الأم وإخراج المنظومة التربوية من حالة وضع مركب يلقي بظلاله على المدرسة وعلى الطفل المغربي على حد سواء<sup>2</sup>.

وحيثما نستحضر مستقبل اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية، باعتبارها لغة أم لكثير من المغاربة ولغة تاريخ وحضارة وإرثا ثقافيا مشتركا لكل المغاربة، وتشكل جزءا أساسيا من هويتنا الوطنية<sup>3</sup>، ونستحضر، في الوقت نفسه، نتائج عدد من الأبحاث حول تعليم وتعلم اللغات ودور اللغات الأم في الحد من الفشل والتسرب الدراسي، فإن أنجع السبل في مثل هذه الحالة لتجاوز حالة الفوضى اللغوية بمنظومتنا التربوية، الانطلاق من واقعنا المدرسي والاجتماعي وعقلنته انطلاقا من ضرورة الجمع بين متطلبات الهوية والانتماء، وبين مستلزمات التفتح ومسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي. وما يعنه ذلك من "تغليب لغات الهوية والقيم

1- يوضح جيمس و. طوليفسون مفهوم السياسة والتخطيط اللغويين، قائلا: "يشمل التخطيط اللغوي كل الجهود الواعية والرامية إلى التأثير في بنية التنوعات اللغوية أو في وظيفتها، وهذا هو التحديد الذي يحظى بالقبول عامة. وتؤدي هذه الجهود إلى إنشاء قواعد الإملاء، وتحديث البرامج وتوحيدها، وتنويع الوظائف بين اللغات في المجتمعات متعددة اللغات، وإسناد وظائف إلى لغات بعينها. وتعني السياسة اللغوية ذلك التخطيط الذي تضعه الحكومات، وهذا هو التحديد الذي يحظى بالقبول عامة". جيمس و. طوليفسون، *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها*، ترجمة محمد خطابي، تقديم عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني، الرباط، ط. 1، 2007، ص. 55..

2- يفترض الباحث أحمد بوكوس إلى أن سياسة التعريب لا تعدو في الواقع أن تكون سوى ذريعة سياسية مستخدمة من قبل الجماعات المسيطرة كي تقدم لأطفال الطبقات الشعبية تكوينات معربة غير مُجزية، تكوينات لا تخول ولوج المجالات الاجتماعية-الاقتصادية الموفرة للسلطة .. هذا في الوقت الذي تعهد فيه هذه الجماعات بتربية أبنائها وتكوينهم إلى المدارس الأجنبية. (..) وقد لا يتفق مع هذا الافتراض الذين يؤكدون بأن السياسة اللغوية العقلانية والفعالة تستطيع أن تُدمج بشكل ناجح تطوير اللغة العربية في رؤية حديثة. ينظر: أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، ص. 37.

3- تتسم الأمازيغية بجملة من الخصائص الأنثروبولوجية التي تميز الثقافة الأمازيغية سواء في مظاهرها الرمزية (المعتقدات والتمثيلات ورؤية العالم)، وغير المادية (الأدب والأغنية والرقص الجماعي)، أو في مظاهرها المادية (المعمار والحلي والزراحي ونقش الخشب والزخرف، إلخ). (..) ويبدل هذا الثقافة الأمازيغية تهيكلا اللاشعور الجماعي للكائن المغربي، وتسبك الشخصية الثقافية الأساسية للبلاد. إذ إنها حاضرة بجلاء أو ضمنا لدى كل فرد، إن في لسانه أو في سلوكه الوجداني والاجتماعي. أحمد بوكوس، *مسار اللغة الأمازيغية*، ص. 293-294.

والعادات أو لغات الوجدان في السلك الأول وقبل السلك الأول، على أساس أن يتم تغليب لغات التفتح والمواكبة في السلك التأهيلي نظرا لارتباطه بأسلاك البحث والتعليم العالي"<sup>1</sup>.

1. فما هي الملامح العامة للسياسة اللغوية في المغرب، وما أثرها على الهندسة اللغوية بالمدرسة المغربية؟

2. ما هي الدعامات الأساس لإرساء سياسة لغوية منصفة وعادلة لتدبير التعدد اللغوي بالمغرب، بما يقر بتدريس اللغة الأمازيغية لغة أم ويأخذ بعين الاعتبار الثنائية اللغوية الرسمية؟

3. هل يمكن للقانون التنظيمي لإدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، أن يؤسس لسياسة لغوية عادلة ومنصفة، ويساهم في نجاح ورش تعميم تدريس الأمازيغية؟

4. هل يمكن للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره مؤسسة مرجعية في السياسة اللغوية، أن يلعب دورا في إنصاف تدريس اللغة الأمازيغية وإقرار تعددية لغوية وتنوع ثقافي بالمغرب؟

5. ما هي في المقترحات والتعديلات التي ترونها ضرورة على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ليكون متناغما مع روح الدستور؟

---

1 - محمد القبلي، المدرسة المغربية وضرورات التوفيق بين لغات الوجدان ولغات العلم ، مجلة المدرسة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، ع. 3، مارس 2011، ص. 151.